ممثلين عن سكانها للتفاوض مع اسرائيل.

ومع ان مشروع شامير لا يستجيب لأي شرط يتعلّق بحقوق الانسان الفلسطيني، الاّ ان بعض المتطرّفين الاسرائيليين اعتبروه ممالئاً للعرب؛ وانه سيؤدي الى قيام «الدولة الفلسطينية». من بين هؤلاء الوزراء اسحق موداعي، واريئيل شارون، ودافيد ليفي، الذين قادوا، في تموز (يوليو) ١٩٨٩، حملة واسعة، داخل الليكود، لتقييد مشروع شامير بعدد من الشروط الجديدة وهي:

١ ـ عدم التعاطي مع المشروع الاّ بعد ان يتمّ انهاء الانتفاضة تماماً.

٢ ـ التوضيح بأن سكان القدس العربية المحتلة، لا يحق لهم التصويت أو الترشيح للانتخابات المقترحة.

٣ ـ رفض أي شرط بوقف الاستيطان اليهودي، والاعلان بوضوح ان الاستيطان سيتواصل دون توقّف.

٤ ـ التوضيح، منذ البداية، ان لا مكان لدولة فلسطينية ما بين النهر (الاردن) وبين البحر (المتوسط) في أي حال من الاحوال[٦].

شهادات اسرائيلية

عملت الصهيونية على طرد واجلاء الفلسطينيين العرب من وطنهم، وفقاً لمخطط مدروس لعمليات الترحيل الجماعي، منذ العام ١٩٤٨، وحتى اندلاع الانتفاضة، وخلالها. وقد ارتبطت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كجزء من مسألة حقوق الانسان، ارتباطاً عضوياً ومباشراً بقيام اسرائيل وسياستها الاجلائية الاستيطانية واغتصاب حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

أمّا الفلسطينيون الذين بقوا في الداخل، فيمكن وصفهم مجازاً بـ «اللاجئين في وطنهم»، ذلك ان وضعهم «كمواطنين من الدرجة الثانية» ليس أفضل من وضع اللاجئين في الخارج. «ان الفلسطينيين في اسرائيل نفسها، هم في وضع لاجئين في بلادهم. وتلاحظ بوضوح، في أي جانب من جوانب، حياتهم بصمات التمييز العنصري من قبل الصهيونيين»[٧]. وبهذا الصدد، اعترف مستشار رئيس حكومة اسرائيل، الأسبق، للشؤون العربية، شموئيل توليدانو، بوضع الفلسطينيين حين صرّح قائلاً: «ان وضع العرب [الفلسطينيين] كأقلية هو الأسوأ في العالم»[٨]. أمّا عميد كلية الحقوق في جامعة تل ـ أبيب، آمنون روبنشتاين (لاحقاً رئيس حركة شينوي)، فقد تطرّق الى ذلك بقوله: «يعيش في اسرائيل نوعان من البشر: أبناء الشعب اليهودي أصحاب حقوق مدنية كاملة؛ وأبناء الشعب العربي من دون أية حقوق»[٩]. وقال عميد كلية الاقتصاد في الجامعة العبرية، دان طبنكين: «ان العرب في دولة اسرائيل ليسوا مواطنين متساويين في الحقوق». أمّا نعوم تشومسكي، فقد أعلن ان العرب، في اسرائيل، هم في أفضل الحالات مواطنون من الدرجة الثانية[١٠].

لئن كان هذا هو حال الفلسطينيين في اسرائيل، فالامر أدهى وأمر بالنسبة الى الفلسطينيين في المناطق المحتلة، حيث الممارسة الصهيونية تكشف، بسطوع، هضم حقوق المواطنين الفلسطينيين الذين يحرمون من حق التعبير واقامة التنظيمات والجمعيات السياسية والنقابية. ويحرمون، في حالات كثيرة، من ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية بحرية، وتنزل بهم العقوبات الجماعية، وتنسف وتدمّر بيوتهم واحيائهم السكنية، ويتعرّضون للارهاب والانتقام الجماعي والتعذيب والقسوة، وتشوّه برامجهم التعليمية وفق المفهوم الصهيوني الذي تفوح منه رائحة العنصرية والشوفينية[١١].